الأمم المتحدة

A/65/840

الجمعية العامة

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنن لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لبنن لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وتتشرف بأن تحيل طيه هذه المذكرة المتعلقة بالوعود والالتزامات الطوعية التي قطعتها بنن على نفسها في إطار ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق).

180511 180511 11-34174 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ الموجّهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنن لدى الأمم المتحدة

الطلب المقدم من بنن للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان (٢٠١١-٢٠١٤)

الالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

ألف - الوضع الراهن

١ - يبلغ عدد سكان جمهورية بنن الواقعة في خليج غينيا، والتي تحدّها النيجر وتوغو ونيجيريا، والمحيط الأطلسي حوالي ٩ ملايين نسمة يعيشون شعباً واحدا في ظل التنوع في مساحة قدرها ٦٠٠ ١١٦ كم٢.

٢ - ويعود التزام بنن بالديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى مطلع التسعينات. ذلك أنها بعد انعقاد المؤتمر الوطني لقوى الأمة الحية في شباط/فبراير ١٩٩٠، انتقلت بشكل سلمي وديمقراطي من نظام سياسي استبدادي إلى نظام تعددي. وبفضل نموذج الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، هذا، أصبحت بنن منذ ذلك الحين تعتبر بلداً رائداً في مجال الديمقراطية في أفريقيا.

٣ - ووضع دستور ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أسس جمهورية بنن التي تشكّل الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ركيزتها. وينص هذا الدستور على التقيد التام بالفصل بين السلطات، وأن يكون الفرد محط تركيز أي عمل سياسي. ويحق لأي فرد أو مواطن اللجوء إلى المحكمة الدستورية في حالة انتهاك حقوقه الإنسانية.

٤ - وقد وقّعت بنن معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وصدّقت عليها، وتعمل الحكومة جاهدة من أجل تهيئة الظروف المواتية لتمتع كافة المواطنين بهذه الحقوق فعلياً، وهي تقدّم بانتظام تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن ما يتم اتخاذه لهذا الغرض من تدابير إدارية وتشريعية وغيرها.

٥ - وإذ تسلّم حكومة بنن بالترابط القائم بين جميع حقوق الإنسان، فقد شدّدت على ضرورة تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها وسيلة لضمان استدامة الحقوق السياسية المكتسبة.

٦ - وأدرجت بنن المساواة بين الجنسين في دستورها عملا بأحكام الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٧ - وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة جاهدة من أجل تنفيذ وثيقة السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة، وهي وثيقة اعتُمدت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تهدف جملة أمور، منها تحسين الظروف الاجتماعية والقانونية للمرأة وضمان استفادتها من التعليم والتدريب. وفي هذا الصدد، تم اعتماد قانون الأحوال الشخصية والأسرة. وكان من بين أهم ما نصّ عليه هذا القانون، تعدد الزوجات واتخاذ تدابير أخرى لفائدة المرأة كالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد أنشأت حكومة بنن المعهد الوطني للنهوض بالمرأة. وفي ما يلي المهام المنوطة به:

- بدء وتنفيذ مشاريع دراسية وأبحاث بشأن المرأة وتأثيرها على التنمية.
- جمع البيانات المتعلقة بوضع المرأة في بنن وتحديثها ونشرها.
- إعداد وإنتاج إحصاءات متصلة بالمسائل الجنسانية.
- اقتراح سياسات واستراتيجيات لتحسين ظروف المرأة المعيشية.
- العمل على الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة.
- ضمان تنمية قدرات الفتيات والنساء بتنظيم دورات تدريبية نظرية وتقنية وعملية.

٨ - وقد وضعت الحكومة تحت تصرف المؤسسات الوطنية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني الموارد الكافية والتسهيلات اللازمة للتصدي على نحو فعال لعمالة الأطفال والاعتداء عليهم والاتجار بهم. ولتحقيق هذه الغاية، عزّزت بنن فرقة حماية القصّر العاملة على مدار الساعة.

٩ - وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الطفل بتنفيذ الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الطفل والتوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتم ترسيخ هذه الأحكام على الصعيد الوطني، بفضل قانون عام ٢٠٠٦ المتعلق بشروط تنقل القصّر وقمع الاتجار بالأطفال. وتحرص منظمات المجتمع المدني مثل جمعية النساء الحقوقيات في بنن وجمعية النساء في القانون والتنمية في أفريقيا وشبكة إدماج النساء النشيطات في المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأفريقية ومنظمة العناية في أفريقيا والمرصد الاجتماعي، إلى جانب السلطات الحكومية، على التقيد التام بهذه النصوص.

١٠ - وقد أنشئ العديد من الهياكل، مثل الوكالة الوطنية للتوظيف لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير المزيد من فرص العمل في إطار مساعيها لمكافحة ظاهرة بطالة الشباب.

باء – الوعود والالتزامات

على الصعيد الوطني

١١ – ستعمل حكومة بنن على ترسيخ الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وتتعهد الحكومة بتكثيف جهودها في المجالات التالية:

– حظر التعذيب من خلال تعزيز الإطار القانوني القائم، وامتثال مرافق الاحتجاز للمعايير الدولية، وإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب.

– احترام الحق في الحياة من خلال إتمام عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

– حماية حقوق الطفل باعتماد تدابير للتصدي لظاهرة ما يسمى الأطفال السَحَرة.

١٢ – وفي حين ستعمل حكومة بنن جاهدة من أجل تعزيز الحريات الأساسية، فإنها ستعمل بنفس القدر من أجل تحسين الظروف المعيشية لمواطني بنن، عن طريق ضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية وهي: السكن والعلاج والطعام والكساء والتعليم.

١٣ – وستعجّل الحكومة بتنفيذ تدابير اجتماعية واقتصادية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما ما يتعلق منها بمنح الفقراء قروضا متناهية الصغر، ولتحقيق مجانية عمليات التوليد القيصرية، وكذلك اتخاذ تدابير تهدف إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة.

١٤ – وستضمن الحكومة المشاركة الكاملة للمرأة في هيئات صنع القرار في جميع المؤسسات السياسية الوطنية.

١٥ – وستواصل الحكومة تعميم الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وستعمل على تعزيزها.

١٦ – وستواصل الحكومة أيضا اتخاذ تدابير لإتاحة إمكانية مجانية التعليم الابتدائي، الذي أصبح إلزاميا، وستعزز هذه التدابير.

١٧ – وستواصل حكومة بنن إيلاء اهتمام كبير للأسرة بوصفها نواة المجتمع عملا بقانون الأحوال الشخصية والأسرة.

على الصعيد الدولي

١٨ - تعتبر حكومة بنن حقوق الإنسان الركيزة الثالثة لمنظومة الأمم المتحدة، وتوليها، تبعا لذلك، الأهمية التي تستحقها. وفي هذا الصدد، تلتزم بنن بالتعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الإجراءات الخاصة، وبالمشاركة في جميع أعمال المجلس.

١٩ - تؤمن حكومة بنن، عملا بالفقرة ٥ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

٢٠ - وستشارك حكومة بنن بنشاط في التعاون الدولي بوصفه أنجع وسيلة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

٢١ - وستعمل حكومة بنن طوال فترة ولايتها، بالعمل مع أعضاء آخرين في مجلس حقوق الإنسان، على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، بروح ملؤها التعاون.

٢٢ - ولا يزال التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومعرفة هذه الحقوق وسيلة أساسية لنشر حقوق الإنسان والاطلاع عليها، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستعمل حكومة بنن جاهدة من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالسنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان والقرارات المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للتعلم في مجال حقوق الإنسان.

٢٣ - وستظل حكومة بنن متمسكة بضرورة إنشاء نظام مرن وغير مشروط لتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي ترغب في هذه المساعدة في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستشارك الحكومة بفعالية في المشاورات الدولية والاجتماعات المخصصة لمناقشة الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتبادل الآراء بشأنها.

٢٤ - وعلى المستوى القانوني، ستتخذ بنن جميع الإجراءات اللازمة للتصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وجميع الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى، وستساهم في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.